

في القطاع، وخصوصاً في جباليا والنصيرات، بين ١٥ و١٧ الشهر ذاته، وحوالي مئة ضمن مسيرات التضامن مع السجناء المضربين عن الطعام، في ٧ تشرين الاول (اكتوبر)، و٥٢ في اثناء القيام بمسيرات مشابهة في العاشر من الشهر، و٤٧ في اليوم التالي، وعشرين في ١٢ الشهر، جرح معظمهم في انحاء مختلفة من قطاع غزة.

كما تبين اتجاه الناشطين المستمر نحو اعادة بناء خلاياهم المسلحة، وذلك من خلال اعلان سلطات الاحتلال عن اعتقال المزيد من الناشطين السريين. وشملت القائمة خلية مؤلفة من سبعة افراد تابعين لمجموعة «النسر الاحمر» المنضوية تحت لواء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في رفح، في ١٨ آب (اغسطس)، وخلية لـ «فتح» في منطقة البيرة ورام الله، في ٢١ الشهر، وخلية ثالثة، تابعة لـ «فتح»، أيضاً، في غزة، في ٢٢ منه. غير ان الحدث البارز كان الاعلان، في ٢١ الشهر، عن اعتقال طالبة جامعية في رام الله، واتهامها بقيادة عمليات «فتح» في المنطقة منذ سنتين. وحسب المصادر الامنية، فقد دبرت عبير الوحيدى قتل احد المستوطنين في نهاية العام ١٩٩١، فيما أكد اقاربها بأنها تعرضت للسجن الانفرادي في «التابوت» لمدة ٣٥ يوماً، منها ١٦ حُرمت في خلالها من النوم بعد اعتقالها في ٢١ تموز (يوليو) (القدس العربي، ٥ - ٦/٩/١٩٩٢؛ وفلسطين الثورة، ١٣/٩/١٩٩٢). وتم الاعلان، في مطلع ايلول (سبتمبر) عن اعتقال ربحي قطامش في رام الله، وهو أحد مسؤولي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مع احد معاونيه. وأوضحت المصادر الاسرائيلية ان قطامش مطلوب منذ ١٦ سنة، وانه اختبأ بمنزله طيلة المدة مزوداً بأوراق ثبوتية مزورة، كما زعمت انه تم العثور لديه على قوائم تكشف أسماء مئات الاعضاء من الجبهة وخطة عمل عسكرية وغيرها من وثائق، وهو الخبر الذي نفته الجبهة الشعبية بشدة (هآرتس، ٢٠/٩/١٩٩٢؛ والقدس العربي، ٢٣/٩/١٩٩٢).

ووقعت خلايا أخرى بين أيدي قوات الاحتلال، ومنها خلايا لـ «فتح» ضمت ثلاثين شخصاً في منطقة نابلس، ضمنهم المسؤول الامني المطلوب منذ ثلاثة سنوات (المصدر نفسه، ١٦/٩/١٩٩٢).

الرتبسي، احد زعماء «حماس» بأنه نجا من محاولة اغتيال، حيث هاجمه ثمانية اعضاء من «فتح» بالسيف (المصدر نفسه، ٨/١٠/١٩٩٢). إلا ان الهدوء عاد الى منطقة الاشتباك، حين أعلن قادة من «حماس» انهم سيلتقون الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في الخرطوم من أجل فضّ الخلافات نهائياً (المصدر نفسه، ١٢/١٠/١٩٩٢).

اجراءات متشابهة

جاء تصاعد العمليات المسلحة الفلسطينية بمثابة الصدمة لسلطات الاحتلال الاسرائيلية، التي تطلعت الى تحقيق السيطرة الميدانية من خلال مزيج من الاجراءات «السلبية» و«الاجيائية». فمن جهة اولى، لوحظ تراجع عدد الشهداء من الناشطين الفلسطينيين الذين سقطوا على أيدي «الوحدات الخاصة» الاسرائيلية، فبلغ عددهم ستة شهداء، بينهم امرأة قُتلت خطأ وناشط لم يتأكد مقتله على أيدي «فرق الموت». بالمقابل، ارتفع عدد الشهداء الفلسطينيين عموماً، إما بسبب المبادرات القتالية الفلسطينية أو نتيجة لانفجار العبوات الناسفة بين أيدي ناشطين أو مواطنين، كما وقع بتاريخ ٦ و٩ و٢٢ ايلول (سبتمبر) و٦ تشرين الاول (اكتوبر)؛ يضاف الى ذلك استشهاد ناشط هاجم ضابطاً بفأس في طريق بني يعقوب، في الثلاثين من ايلول (سبتمبر)، وسجين انهار في مستشفى عسكري في تل - ابيب، بعد اضرابه عن الطعام لمدة اسبوعين، في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر). وبإضافة الشهداء الذين سقطوا في اثناء المجابهات والمظاهرات الاخرى، يكون العدد الاجمالي للشهداء منذ بدء الانتفاضة ١٢١٠ شهيداً.

تدل هذه الاحصاءات على تراجع تأثير الوحدات الخاصة الاسرائيلية، ولو ظرفياً ولأسباب غير واضحة تماماً. وذلك ما يناقض إنشاء رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، في ٢٥ آب (اغسطس)، على نشاط تلك الوحدات، إذ أكد لهم «انكم تقومون بعمل جيد» (الحياة، ٢٧/٧/١٩٩٢). وربما كمن احد أسباب التراجع في تنامي وتجدد روح المواجهة الجماهيرية، كتلك التي تبدت في معركة العاشر من ايلول (سبتمبر) في مخيم الشابورة. فقط سقط حوالي أربعين جريحاً